"التفسير التكاملي للنص الحديثي مفهومه ومراحله – مقاربة لتقويم الأفهام–"

تاريخ استلام المقال: 2016/02/25 تاريخ قبول المقال للنشر 2016/06/09

د.حدبي بلخير
قسم العلوم الاسلامية
جامعة أحمد دراية –أدرار

ملخص:

يُعدُّ تفسير نصوص السنة النبوية والتعامل معها من الموضوعات المتجددة المعروضة في الساحة العلمية اليوم، وقد كتبت فيه كتابات جيدة ونفسية، ولم يزل مجال دراسة لدى المتخصصين في فقه الحديث، ومع ذلك لم تأخذ مسألة "ضوابط فهم معاني النصوص الحديثية" حيزا متميزا في الدراسات الأكاديمية، مقارنة بغيرها من موضوعات السنة النبوية. مما لفت نظري إلى بحثها؛ فهي الطريق إلى الفهم الصحيح – من غير إفراط ولا تفريط– عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ما روعيت فيه المراحل والقرائن، فجمعها في صورة تتصف بالتماسك والوضوح من خلال التركيز على ما هو عام وأساسي في تفسير الحديث مع مراعاة الأبعاد التربوية التعليمية إضافة إلى الأبعاد العلمية، لمن الضرورة بمكان. فبالقرائن العملية والضوابط المرعية يتحقق التفسير التكاملي للنص الحديثي، كما أن به تتحقق الغاية المرجوة منه في الواقع التي هي: توحيد الفهوم، أو تقريب الفهوم في أقل الأحوال.

Abstract:

Interpreting of the prophetic tradition or Sunna texts is among the heated of the controversies today. The article addresses the need to attend to certain governing dimensions that constitute a must in understanding the prophetic texts.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛ أما بعد:

فهذا مقال بعنوان: "**التفسير التكاملي للنص الحديثي مفهومه ومراحله– مقاربة لتقويم الأفهام–**، أبيِّن فيه معنى التفسير التكاملي للنص الحديثي، وأنه هو السبيل إلى الفهم الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ما روعيت فيه المراحل والضوابط التي استقر عليها صنيع أئمة الحديث؛ وأن الوقوف على هذه الضوابط وحسن التعامل معها ضرورة ملحة للمستدل

بالحديث، كما سأُبَيِّن من خلاله أهمية الملكة النقدية الحديثية في فهم الحديث وأثرها في التفسير التكاملي، وأؤكد في أثنائه أن الغاية المرجوة من التفسير التكاملي للنص النبوي في الواقع هي: توحيد الفهوم، أو تقريب الفهوم في أقل الأحوال، فبمراعاة الضوابط يظهر مراده صلى الله عليه وسلم ومقصوده، وتصان نصوصه عن الغلو والجفاء، وعن الإفراط والتفريط؛ كما أهدف من المقال تقريب منهج أئمة الحديث في فهم النصوص النبوية، في صورة تتصف بالتماسك والوضوح من خلال التركيز على ما هو عام وأساسي في تفسير الحديث دون الولوج في التفصيلات، مراعيا الأبعاد التربوية التعليمية إضافة إلى الأبعاد العلمية. هذا؛ وقد اهتم كثير من الباحثين بموضوع الفهم السديد للسنة النبوية، ومنهجية التعامل معها، وكتبوا فيه كتابات جيدة ونفيسة، تأصيلية وتطبيقية.

وقد ترتَّب المقال من: مقدمة وأربع مطالب وخاتمة. وهذه المقدمة فيها أهمية الموضوع وحدوده وخطة البحث ومنهجه؛ أما المطالب فكالآتي:

- المطلب الأول: أهمية حسن الفهم عن الله ورسوله صلى الله عليه و سلم.
- المطلب الثاني: مفهوم التفسير التكاملي للنص الحديثي.
- المطلب الثالث: مراحل التفسير التكاملي للنص الحديثي.
- المطلب الرابع: قرائن وضوابط التفسير التكاملي للنص الحديثي.
- خاتمة .

المطلب الأول: أهمية حسن الفهم عن الله ورسوله صلى الله عليه و سلم:

إن حسن فهم النصوص الشرعية مسألة رئيسة لصحة الفكر والعمل، ولا يستطيع العالم أن يعرف مراد الله عز وجل ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم إلا حينما يستقيم فهمه لدلائل القرآن والسنة، لذلك كان لزاما اليوم من ترسيخ مناهج الفهم الصحيح، وإشاعة طرائق الاستنباط السليمة. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالته إلى أبي موسى الأشعري: "الفهمَ الفهمَ فيما أُدْلِيَ إليك مما وردَ عليك..."[1].

إن حسن الفهم عن الله ورسوله أصل كل استقامة وهداية في الفكر والمنهج والسلوك في تاريخ الأمة، كما أن سوء الفهم عن الله ورسوله كان سبب كل انحراف نشأ في الإسلام.

[1]- رواه الدارقطني في: السنن: (206/04-207)، والبيهقي في: السنن الكبرى: (115/10).

يقول الإمام ابن القيم:" صِحَّةُ الْفَهْمِ وَحُسْنُ الْقَصْدِ مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَى عَبْدِهِ، بَلْ مَا أُعْطِيَ عَبْدٌ عَطَاءً بَعْدَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ وَلَا أَجَلُّ مِنْهُمَا، بَلْ هُمَا سَاقَا الْإِسْلَامِ، وَقِيَامُهُ عَلَيْهِمَا، وَبِهِمَا يَأْمَنُ الْعَبْدُ طَرِيقَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ الَّذِينَ فَسَدَ قَصْدُهُمْ وَطَرِيقُ الضَّالِّينَ الَّذِينَ فَسَدَتْ فُهُومُهُمْ، وَيَصِيرُ مِنْ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ الَّذِينَ حَسُنَتْ أَفْهَامُهُمْ وَقُصُودُهُمْ، وَهُمْ أَهْلُ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِينَ أُمِرْنَا أَنْ نَسْأَلَ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَنَا صِرَاطَهُمْ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وَصِحَّةُ الْفَهْمِ نُورٌ يَقْذِفُهُ اللَّهُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ، يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ، وَالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَالْهُدَى وَالضَّلَالِ، وَالْغَيِّ وَالرَّشَادِ، وَيَمُدُّهُ حُسْنَ الْقَصْدِ، وَتَحَرِّي الْحَقَّ، وَتَقْوَى الرَّبِّ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَيَقْطَعُ مَادَّتُهُ اتِّبَاعَ الْهَوَى، وَإِيثَارَ الدُّنْيَا، وَطَلَبَ مَحْمَدَةِ الْخَلْقِ، وَتَرْكَ التَّقْوَى"[1].

وقال أيضا: "ينبغي أن يفهم عن الرسول صلى الله عليه و سلم. مرادُه من غير غلو ولا تقصير، فلا يُحمَّل كلامه ما لا يحتمله، ولا يُقْصَرُ به عن مراده، وما قصده من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع، ولا سيما إذا أضيف إليه سوء القصد، فيتفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قصده وسوء قصد التابع فيا محنة الدين وأهله؛ والله المستعان. وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية و الروافض وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله، حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام، والذي فهمه الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم عن الله ورسوله صلى الله عليه و سلم فمهجور لا يلتفت إليه، ولا يرفع به هؤلاء رأسا...حتى إنك لتمر على الكتاب من أوله إلى آخره فلا تجد صاحبه فهم عن الله ورسوله مراده كما ينبغي في موضع واحد. وهذا إنما يعرفه من عرف ما عند الناس وعرضه على ما جاء به الرسول صلى الله عليه و سلم، وأما من عكس الأمر فعرض ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم على ما اعتقده وانتحله وقلد فيه من أحسن به الظن فليس يجدي الكلام معه شيئا، فدعه وما اختار لنفسه، وولّه ما تولى، واحمد الذي عافاك مما ابتلاه به"[2].

---

[1]– الإمام ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين: (87/01).

[2]– الإمام ابن قيم الجوزية، كتاب الروح: (ص/84).

فإذا تقرر أن حسن الفهم عن الله ورسوله بهذه الأهمية، لا بد أن تكون هناك ضوابط علمية ومراحل منهجية ينبغي أن تُطْلَب في موضوع فهم النص، ومحاذير وانحرافات ينبغي أن تُجْتَنَب. تلكم الضوابط والمحاذير هي التي سأحاول أن أقف عليها.

المطلب الثاني: مفهوم التفسير التكاملي للنص الحديثي:

أقصد بالتفسير التكاملي للنص الحديثي: "تحليل النص الحديثي والعمل على جعله واضحًا جليًا من خلال تفحص حروفه وألفاظه وتراكيبه ودلالاته وإشاراته ومناسباته وسياقه وفق المراحل والضوابط المقررة عند أئمة الحديث".

وهذا التعريف الذي وضعته هنا للتفسير التكاملي هو معنى: "بيان الحديث النبوي الشريف"؛ حيث يشمل استثمار مجموع دلالة الألفاظ والتراكيب ومقاصدهما؛ وهذا الاستثمار يُعَدُّ المسلك السليم للعمل بسنته صلى الله عليه وسلم وحسن تنزيلها على الأحوال مهما تجددت، والضامن في ضوئها – عبر الزمان والمكان– سلامة تصرفات المسلم، وحاصله "التزام قواعد فقه الحديث"؛ فبمراعاة القواعد يتم الفصل بين التأويل البعيد الذي فيه تكلف وتعسف، وبين التأويل الصحيح، وخلاصتها المراحل المنهجية والضوابط المرعية التي يجب على الباحثين أن يوجهوا عنايتهم نحو تأسيسها.

المطلب الثالث: مراحل التفسير التكاملي للنص الحديثي.

إن التفسير التكاملي للحديث النبوي يقوم على ضبط نص الحديث عبر مراحل ثلاث[1]، إذا ما روعيت أثمرت بالفهم الصحيح له:

1- المرحلة الأولى: التأكد من مدى ثبوت الحديث وصحته على طريقة الأئمة نقاد الحديث.

2- المرحلة الثانية: النظر في سياق النص وتفسيره، وهذا النظر متنوع الجهات:

- من جهة قواعد اللغة.
- ومن جهة تَطَلُّب الروايات الأخرى لذلك الحديث – بعد التأكد من صحتها–، حيث أن الحديث من طبيعته أن يختلف سياقه وتتفاوت ألفاظه كلما تعددت طرقه، فمن خلال جمع الروايات يستطيع المُفَسِّر الوقوف على سياق الحديث ولفظه الصحيح، والحديث يفسر بعضه بعضا.

[1]– انظر حول هذه المراحل: د/ حمزة المليباري، سؤالات حديثية: (ص/82-83).

- ثم من جهة استحضار النصوص الأخرى – القرآنية والنبوية– والتي وردت في موضوع الحديث عينه.
- ثم النظر في الحديث في ضوء عمل الصحابة و التابعين وآثارهم.
- ثم النظر فيه في ضوء العناوين التي وضعها أئمة الحديث لذلك النص النبوي في تراجم أبواب كتبهم.
- ثم مراعاة أسلوب العصر النبوي في استخدام كلمات وألفاظ النص المراد تفسيره، سواء ما تعلق منها بالحقائق والمجازات.
- ثم من جهة مراعاة الحال والواقع التي قيل فيها ذلك الحديث، وبالأخص مناسبة ورود ذلك الحديث.

3– المرحلة الثالثة: إسقاط النص على الواقع، حيث إن النص قد يكون له بُعد مقصدي، أو يكون مقيدا ببُعْد زمني أو بُعد مكاني.

فهذه الثلاثة مراحل هي التي يمر بها التفسير التكاملي للنص الحديثي، ولعل من الضروري توضيح هذه المراحل **في نقاط** كما في المطلب الآتي.

المطلب الرابع: ضوابط التفسير التكاملي للنص الحديثي وقرائنه:

أولا: تخريج الحديث، والنظر في تفاوت ألفاظه والتأكد من اللفظ الصحيح منها –ويُعدُّ التخريجُ أولَ خطوةٍ مُهِمّةٍ وضروريةٍ في سبيل الفهم؛ لأن الحديث النبوي من شأنه:

- أن تتفاوت ألفاظه .
- ويتغير سياقه من راو إلى راو.

فكلما كثر رواة الحديث كان الحديث معرضا لاختلاف ألفاظه وتغير سياقه. ولذا، فإن الوقوف على اللفظ الصحيح من ألفاظه بات ضروريا لفهم معناه وشرح مغزاه. وأما محاولة فهم الحديث قبل التخريج وقبل الوقوف على سياقه الصحيح الكامل_فيعد استرواحا يميل إليه كثير من الباحثين، لا سيما غير المتخصصين في الحديث. بل يعد هذا أحد أهم أسباب الانزلاق الفكري والعقدي والسلوكي الذي حدث في تاريخ الأمة الماضي والحاضر.

وضوابط تخريج الحديث ونقده وقرائنه وكيفيته ومراحله مشهورة مقررة في كتب أصول التخريج[1].

[1]– لمعرفة أهم مراحل التخريج وكيفيته: انظر: الدكتور حمزة المليباري، كيف ندرس علم تخريج الحديث: (ص/1–6).

ثانيا : النظر في سياق الحديث:

أما السياق فقد اختلفت عبارات العلماء والباحثين في تحديده، "ومجموع ما ذكروه يدل على أن مفهوم السياق يعني: الغرض والقصد ومراد المتكلم من كلامه، وأيضا تآلف الكلام وتتابعه وجريانه على أسلوب واحد، وكذلك الظروف المحيطة به، وأحوال المخاطبين فيه، وبساط الحال في زمن التكلم به"[1].

يقول الدكتور عبد الرحمن بودرع: "السياق إطار عام تنتظم فيه عناصر النص ووحداته اللغوية، ومقياس تتصل بوساطته الجمل فيما بينها وتترابط، وبيئة لغوية وتداولية ترعى مجموع العناصر المعرفية التي يقدمها النص للقارئ"[2].

ثم ذكر للسياق أنواعا: السياق المكاني، والسياق الزمني، والسياق المقاصدي، والسياق التاريخي، والسياق اللغوي. **فالمقصود بالسياق إذن: ما سبق في النص أو تأخر من جملة أو كلمة. أو كل ما يحيط بالنص. وقد يكون السياق متعلقا بالنحو، أو البلاغة، أو المقصِد أو غير ذلك،** وعليه فالسياق معنيان: معنى خاص: هو كل ما يسبق أو يلحق مما هو موضع بيان أو تأويل، أو مجموعة العناصر المقالية المحيطة بالنص، وسيق الكلام من أجله، ومعنى عام: يشمل كل ما يساعد على فهم النص وشرحه وتوضيحه سواء كان قريبا أم بعيد داخليا أم خارجيا، وهذا معنى موسعا للسياق، وهو المعنى الكلي لأصول الشريعة[3].

إن النظر في سياق الحديث يكون من أهم النقاط العلمية المنهجية لفهم الحديث؛ إذ يحلُّ به كثيرٌ من العقد العلمية، ويقتنع به كل منصف فاهم. فالفهم الذي يوافق سياق الحديث النحوي أو البلاغي أو المقصدي – مثلا – يكون تأويلا صحيحا. وأما إذا كان الفهم مخالفا لذلك فيعد تأويلا بعيدا. يقول الإمام ابن دقيق العيد: "فَإِنَّ السِّيَاقَ طَرِيقٌ إلَى بَيَانِ الْمُجْمَلَاتِ ، وَتَعْيِينُ الْمُحْتَمَلَاتِ وَتَنْزِيلُ الْكَلَامِ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْهُ وَفَهْمُ ذَلِكَ – قَاعِدَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ أُصُولِ الْفِقْهِ وَلَمْ أَرَ مَنْ تَعَرَّضَ لَهَا فِي أُصُولِ الْفِقْهِ بِالْكَلَامِ عَلَيْهَا وَتَقْرِيرِ قَاعِدَتِهَا مُطَوَّلَةً إلَّا بَعْضُ

---

[1]– د/ عبد الله بن الفوزان: أثر السياق وجمع الروايات وأسباب الورود في فهم الحديث(ضمن مجلة الندوة الدولية الرابعة للحديث الشريف..): (199/01). وانظر: د/ عبد العزيز بن ردّة الله الطلحي، دلالة السياق: (ص/51)، وأعمال الندوة الدولية حول السياق: إصدار الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب: أهمية اعتبار السياق في المجالات التشريعية، وصلته بسلامة العمل بالأحكام: (ص/14–17 و145–147 و465–468).

[2]– عبد الرحمن بودرع: منهج السياق في فهم النص: (ص/27)، وانظر: د/ عبد المحسن التخيفي: دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة: (267/01).

[3]– انظر: المرجع نفسه؛ عبد الرحمن بودرع: (ص/27).

الْمُتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ أَدْرَكْنَا أَصْحَابَهُمْ وَهِيَ قَاعِدَةٌ مُتَعَيَّنَةٌ عَلَى النَّاظِرِ ، وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ شَغَبٍ عَلَى الْمُنَاظِرِ ."[1].

يقول الإمام ابن القيم: "السياق يرشد إلى تبيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته"[2].

والتعامل مع السياق له ضوابط يمكن أن نستخلصها من عمل أئمة الحديث وشراحه، كالآتي[3]:

أ- أن يكون النظر إلى السياق تاليا لجمع ألفاظ الحديث وتمييز درجة اللفظ من حيث القبول أو الرد .

ب- الوقوف على جميع الأحاديث المتفقة في المعنى مع نص الحديث محل الدراسة، ومما يلحق بهذا معرفة مسالك الأئمة في سوق الأحاديث داخل الأبواب الفقهية.

ت- ينبغي أن يضبط المتن الحديثي ضبطا نحويا، وأن يكون النظر إليه نظرا شاملا، من أول الحديث إلى آخره.

ث- أن دلالة السياق هي الأصل في فهم النص النبوي، فينبغي أن تكون هي المعتمدة حتى يقوم معارض راجح، وهي من قبيل دلالة المفهوم التي لا عموم لها، كما أنه لا يطلب لها دليل لإثباتها، يقول الإمام ابن دقيق العيد: "ودلالة السياق لا يقام عليها دليل،وكذلك لو فهم المقصود من الكلام وطولب بالدليل عليه لعسر،فالناظر يرجع إلى ذوقه، والمناظر يرجع إلى دينه وإنصافه"[4].

ومن الجدير بالذكر أن فائدة النظر في السياق لا تنحصر فيما يخص الحديث النبوي، وإنما في جميع أنواع النصوص؛ سواء أكانت قرآنية أم تاريخية أم نصا لإمام أو لغيره.

ثالثا : النظر في سبب ومناسبة ورود الحديث:

هذا الأمر يتعلق بالسياق، وهو جزء منه، والمقصود بذلك تتبع الدوافع التي من أجلها ورد الحديث، وتكلم به الرسول صلى الله عليه وسلم، والمثير على النطق به وصدوره عنه.

---

[1]- الإمام ابن دقيق العيد: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: (216/02).

[2]- الإمام ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد: (1314/04).

[3]- للتوسع انظر: دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي...: (273/01- 274).

[4]- إحكام الأحكام: (187/02).

وقد يرد السبب في الحديث نفسه مقترنا به، أو سابقا عليه، وغالبا ما يرد في سياق القصة أو حادثت وقعت، كما أنه قد يكون للحديث الواحد أكثر من سبب.

ومعرفة سبب الحديث لها دور بارز في بيان التحديث وتفسيره، ومعرفة ناسخه ومنسوخه، وعامّه وخاصّه، وعلة الحكم ومقصوده، وجواب مختلفه ومشكله. فتفسير الحديث موقوف على سبب الورود، كما أن مناط الحكم هو الموافق لذلك السبب وتلك الواقعة؛ وإن كان سبب الورود كما يقال : "الاعتبار بعموم النص لا بخصوص سبب الورود"، لكن الفهم الصحيح ينبغي أن لا يتناقض مع سبب ورود الحديث، وإلا فالفهم غلط. يقول الإمام الشاطبي مبينا فائدة المناسبة والسبب: "معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن، والدليل على ذلك أمران: **أحدهما:** أن علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن، فضلا عن معرفة مقاصد كلام العرب إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال، حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطِب، أو المخاطَب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك، كالاستفهام لفظه واحد، ويدخله معان أخرى من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها، ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كل حال ينقل، ولا كل قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة، فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط، فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال، وينشأ عن هذا الوجه: **الثاني:** وهو أن الجهل بأسباب التنزيل مُوقِعٌ في الشبه والإشكالات، ومُورِدٌ للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع...وقد يشارك القرآن في هذا المعنى السنة، إذ كثير من الأحاديث وقعت على أسباب، ولا يحصل فهمها إلا بمعرفة ذلك"[1].

وضابط سبب الورود ومناسبته: التأكد من مدى صحة سبب الورود، وكون الحديث سيق لأجل تلك الحادثة أو القصة. كما أن من ضوابطه عدم اختصاص الأحكام التي دلَّ عليها الحديث بالسبب المعين.

يقول الإمام ابن تيمية: "ليس شيء من الآيات مختصا بالسبب المعين الذي نزل فيه باتفاق المسلمين، وإنما تنازعوا: هل يختص بنوع السبب المسؤول عنه؟ وأما بعين السبب فلم يقل

[1]– أبو إسحاق الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة: (311/03 و315).

أحدٌ من المسلمين: إن آيات الطلاق، أو الظهار، أو اللعان، أو حدّ السرقة والمحاربين، وغير ذلك يختص بالشخص المعين الذي كان سبب نزول الآية، وهذا الذي يسميه بعض الناس تنقيح المناط؛ وهو أن يكون الرسول الله صلى الله عليه وسلم حَكَمَ في مُعَيَّن، وقد عُلِمَ أن الحُكْمَ لا يختص به، فيُريد أن يُنقِّح مناط الحكم ليعلم النوع الذي حكم فيه؛ كما أنه لما أمر الأعرابيَّ الذي واقع امرأتَه في رمضان بالكفارة، وقد وعُلِمَ أنَّ كونه أعرابيا أو عَرَبيًا أو الموطوءة زوجته لا أثر له، فلو وطئ المسلمُ العَجَمِي سريتَه كان الحكم كذلك"[1].

رابعا: النظر كيف كان العمل بمقتضى الحديث في عصر الصحابة والتابعين وكيفية فهمهم له.

تكون هذه النقطة مهمة جدا، لأن الصحابة أدرى بفهم ما نقلوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولذا لا ينبغي أن يتناقض التأويل مع عمل وفهم الصحابة. وهذه النقطة قد نعتبرها جزءا من السياق بمعناه العام.

وتفسير الصحابة للنص النبوي وفهمهم له أعلى من تفسير غيرهم، ولا يعود هذا العلو لأسباب نقلية فقط، أو عاطفية كما يظن البعض، وإنما يعود لأسباب علمية: لغوية وعقلية مرتبطة بنظرية التفسير المعاصرة[2]، من هذه الأسباب:

– أن الصحابة كانوا أدرى بالعرف اللغوي المستعمل أيام النبي صلى الله عليه وسلم، ومن ثم فهم أبعد عن احتمال الخطأ الناتج عن التغير اللغوي، وقد كانوا كذلك أهل الفصاحة والبلاغة، ومن ثم فهم من الناحية اللغوية يملكون ما لا يملك سواهم.

– أنهم كانوا أدرى بالعرف العملي وبالعادات والتقاليد التي قيلت فيها الأحاديث في سياقها؛ إذ عاينوا أسباب ورود الأحاديث، فالاعتداد بآرائهم اعتداد بأهمية السياق في الفهم.

– أنهم كانت لديهم فرصة لمراجعة النبي صلى الله عليه وسلم، إذا أشكل عليهم ما فهم شيء ما، فإذا كان الفهم احتمالا يحتاج إلى تحقيق فقد اختصوا بأفضل إمكانية للتحقق منه.

---

[1]– مجموع الفتاوى: (19/14–15). بتصرف. وانظر في تطبيقات سبب ورود الحديث، الدكتور عبد الله الفوزان: أثر السياق وجمع الروايات وأسباب الورود في فهم الحديث –دراسة تطبيقية–: (01/204، و228–237 مجلة الندوة الدولية للحديث الشريف).

[2]– انظر: د/ حسام أحمد قاسم: نظرية المعنى عند شراح الحديث النبوي الشريف(ضمن مجلة الندوة الدولية الرابعة للحديث الشريف..): (01/435)، ود/ مساعد بن سليمان الطيار: شرح مقدمة في أصول التفسير: (ص/288).

– أنهم كانوا الأحرص على الفهم وأمانة النقل، فهم يروون أن من كذب عليه يتبوأ مقعده من النار، وكان يشيع بينهم أن الحديث بدون علم أخو الكذب.

– أنهم كانوا الأبعد عن الهوى، فهم الذين ضحوا في سبيل هذا الدين بكل غال، وثبتوا من أجله لمحن شديدة، "وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين معه متى نصر الله"؛ وهذا دليل عقلي، إذ لا يعقل أن يبدل من ضحى بكل شيء في حالة ضعفه وخوفه بعد أن ينجز له الله وعده، ثم إنه كان لهم نتيجة لذلك من البركة في الفهم والتوفيق في العلم ما لم يكن لغيرهم.

وقد علق الشاطبي[1]على بيان الصحابة وضرورة الاحتكام إليه في تفسير مراد الشارع، لانفرادهم بخصائص، لم تتوافر لغيرهم، بقوله: "لا يقال إنّ هذا المذهب راجع إلى تقليد الصحابي، وقد عرفت ما فيه من النزاع والخلاف، لأنا نقول: نعم هو تقليد، ولكنه راجع إلى ما لا يمكن الاجتهاد فيه على وجهه إلا لهم، كما تقدم من أنهم عرب، وفرق بين من هو عربي الأصل والنحلة، وبين من تعرب...فإذا جاء في القرآن أو في السنة من بيانهم ما هو موضوع موضع التفسير، بحيث لو فرضنا عدمه لم يمكن تنزيل النص عليه على وجهه، انحتم الحكم بإعمال ذلك البيان لما ذكر ولما جاء في السنة من اتباعهم والجريان على سننهم" اهـ.

إذن فلزوم آثار الصحابة والتابعين في فهم النصوص هو اتجاه علمي لأئمة الحديث المتقدمين، كما قرر ذلك بعض الأئمة المحققين[2] من ذلك ما قاله الإمام ابن تيمية: "الْوَجْهُ التَّاسِعُ: أَنَّا سَنَذْكُرُ إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا رُوِيَ عَنْهُ مِنْ النَّصِّ ... وَأَنَّ أَصْحَابَهُ بَيَّنُوا ....، وَهُمْ أَعْلَمُ بِمَقْصُودِهِ وَأَعْرَفُ بِمُرَادِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِمَفْهُومِ الْخِطَابِ اللُّغَوِيِّ ، وَبِأَسْبَابِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَبِدَلَالَاتِ حَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ...، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّحَابِيَّ إذَا رَوَى الْحَدِيثَ وَفَسَّرَهُ بِمَا يُوَافِقُ الظَّاهِرَ وَلَا يُخَالِفُهُ ، كَانَ الرُّجُوعُ إلَى تَفْسِيرِهِ وَاجِبًا مَانِعًا مِنْ التَّأْوِيلِ"[3].

بل صرح بذلك الإمام الشاطبي قائلا: " يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة **ما فهم منه الأوّلون**، و**ما كانوا عليه في العمل به**، فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل".[4]

---

[1]– الموافقات: (340/3) .

[2]– انظر: الإمام ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير: (ص/38، 122، 254، 259، 286 –مع الشرح–).

[3]– الإمام ابن تيمية: الفتاوى الكبرى: (341/09).

[4] – الموافقات: (77/03).

بل ذهب – رحمه الله – إلى أن السنة تطلق على "**ما عمل عليه الصحابة**، وُجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد، لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تُنقل إلينا، أو اجتهاداً مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم، فإن إجماعهم إجماع، وعمل خلفائهم راجع أيضاً إلى حقيقة الإجماع"[1].

ويقول الإمام الشاطبي رحمه الله عن صنيع الإمام مالك :" عادة مالك بن أنس في موطئه وغيره الإتيان بالآثار عن أصحابه مبينا بها السنن، وما يعمل به منها، ومالا يعمل به، وما يقيد به مطلقاتها، وهو دأبه ومذهبه"[2]؛ وقرّر في موضع آخر : "أنه متى جاء عنهم –أي الصحابة– تقييد بعض المطلقات، أو تخصيص بعض العمومات، فالعمل عليه صواب إن لم ينقل عنهم خلاف في المسألة، وإلاّ فالمسألة اجتهادية"[3]. وتقييد المطلق كتخصيص العام بلا فرق.

وضوابط مراعاة فهم الصحابة والتابعين وعملهم بمقتضى الحديث خلاصتها كما يلي:

أ – ينبغي تحديد قيمة الآثار المنقولة عن الصحابة من الناحية الإسنادية، فليس كل أثر ورد يصح، فلا بد من ضبط مسألة الآثار من حيث الصحة والضعف.

ب– يجب أن نحدد مضمون الأثر ومعناه، فأحيانا يرد الأثر قولا ويكون تفسيرا للحديث المراد فهمه، ويرد الأثر ويكون عملا بمضمون ذلك الحديث، وأحيانا يرد الأثر ويكون قولا فقهيا مبنيا على دليل آخر موافق لمعنى الحديث يذهب إليه الصحابي في تلك المسألة التي ذكر فيها الحديث لا تفسيرا لذلك الحديث بعينه، وأحيانا يرد الأثر ويكون رأيا اجتهاديا قاله الصحابي بمحض الرأي والاجتهاد في خصوص المسألة التي دل عليها الحديث، وأحيانا يرد ويكون مما لا مجال فيه للاجتهاد، بل من قبيل النقل أو يعطى حكم المرفوع كما في اصطلاح المحدثين، وهذا ضابط مهم، فالأمر يختلف في مراعاة هذه الأنواع من الآثار، فما كان شرحا وتفسيرا مباشرا للحديث قد نعده من قبيل المرفوع كما هو صنيع بعض الأئمة كالبخاري في الآثار التي تأتي تفسيرا للآيات القرآنية[4].

---

[1] – المصدر نفسه: (4/04–7).

[2]– المصدر نفسه: (339/03).

[3]– المصدر نفسه: (03/ 338).

[4]– انظر: الإمام الحاكم: معرفة علوم الحديث: (ص/20)، والمستدرك له: (258/02 و263)، والحافظ السيوطي: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: (192/01–193)، والإمام ابن تيمية: مجموع الفتاوى: (340/13).

ت- لا بد من جمع أكبر عدد من الآثار الواردة في موضوع ذلك الحديث المراد تفسيره، حتى ننظر في مدى اختلاف الصحابة واتفاقهم في الباب، فمن الأبواب ما يكون فيها الإجماع على القول بمقتضى ذلك الحديث، ومنها ما يكون فيها اختلاف، ثم إن الاختلاف أنواع فمنه اختلاف تنوع ومنه اختلاف تضاد، حتى الآثار التي تأتي تفسيرا للحديث وشرحا له ننظر كيف تعامل معه الصحابة من حيث جمعهم بينه وبين غيره من الأدلة ، أو ترجيحهم له على غيره أم العكس، أم هو منسوخ بغيره وهكذا..

ج- لا بد من التفريق بين الآثار من حيث العمل والقول، فالأثر العملي الموافق لمعنى الحديث أقوى بكثير من القول، ثم ننظر هل ذلك العمل كان مستمرا مطردا منهم أو كان أحيانا، فعملهم ينظم لنا كيف نعمل نحن بالحديث، وهذه مسألة في غاية الأهمية وهو تحديد كيفية العمل بالحديث النبوي، وقد بيَّن الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات[1] مسألة العمل بالنص النبوي وضابطه غاية البيان بما يعطي صورة متكاملة حول كيفية التعامل مع الحديث والعمل به.

والجدير بالإفادة أن من أكثر الأئمة تعاملا مع الحديث وفهمه وتفسيره في ضوء آثار الصحابة والتابعين وعملهم، الإمام مالك وصنيعه في كتابه الموطأ، ويليه الإمام الترمذي في كتابه الجامع المعروف بسنن الترمذي.

خامسا: جمع النصوص القرآنية والحديثية المتعلقة بموضوع الحديث الذي نريد فهمه. فمن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم حين يُحدِّث في مجال التشريع فإنه يخاطب الأمة كافة، ولا شك أن مناسبة الكلام لها أثر واضح في طبيعة صياغته. ومن ثم قد لا يكون ظاهر الكلام مقصودا. وعليه فلا ينبغي فهم النص معزولا عن النصوص الأخرى سواء منها القرآنية أو الحديثية التي تفسره. بل يتم الفهم في ضوئها؛ هذا ولا بد من التفريق بين قضية تفسير الحديث في ضوء القرآن وبين دعوى عرض الحديث على القرآن فإن هذه الأخيرة تفضي إلى رد الحديث لقصور في العارض، والأخرى تفضي إلى إعماله لأنها مبنية على قواعد علمية لغوية وأصولية تمنع من الخروج بالنص عن مقاصد الشريعة الإسلامية كما تصون نصوص الوحيين عن التعارض، وإن كان للسنة استقلال في التشريع، ويعتبر هذا من أهم ضوابط الفهم للحديث النبوي، فمراعاة نصوص القرآن وحسن تدبرها وفهمها يساعد على فهم السنة وحسن تطبيقها، فالفهم الصحيح للحديث لا يتناقض أبدا مع النصوص الصحيحة الأخرى، فإذا تناقض

[1]- حول: الأدلة وعمل السلف وبيان الصحابة وسنتهم، انظر: الموافقات:(51/03 و300، و450/04 وما بعدها).

فيعني ذلك أن الفهم فيه نظر، والجدير بالذكر أن من أكثر الأئمة تعاملا مع النصوص الأخرى وفهم الحديث في ضوئها سيما فهم الحديث في ضوء القرآن والآثار المتنوعة الإمام البخاري وصنيعه في الجامع الصحيح[1].

سادسا: النظر في مواقع استخدام الكلمة الواردة في الحديث في العصور الأولى ومنهج أهلها في ذلك. لأن اللغة العربية عموما والمصطلحات العلمية[2]، خاصة تتغير إطلاقاتها بمضي الزمن بل باختلاف المناطق أيضا، وتستقر بعض المصطلحات في بعض معانيها في عصر دون عصر، وبعضها لم يعرف مصطلحا إلا متأخرا. ولذا فإن الكلمات الواردة في الحديث ينبغي تفسيرها بالمعاني المعروفة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، وسيأتي قريبا نص الحافظ ابن رجب الحنبلي حول هذا النقطة.

سابعا: مراعاة تبويبات أئمة الحديث ونقاده للحديث المراد تفسيره.

وهذه من النقاط المهمة في تفسير الحديث، فأهل الحديث أعلم بالنصوص النبوية وأفهم لها من غيرهم، فلهم مزية الاختصاص عن غيرهم بالحديث، وهذه النقطة دل عليها العقل والمنطق الصحيح، فمن كان مختصا بمعرفة أحوال شخص ما، كان أعلم بكلامه ومقصوده وأحواله من غيره، فَأَهْلُ الْحَدِيثِ الْفُقَهَاءُ فِيهِ الْعَامِلُونَ بِهِ أَخَصُّ النَّاسِ بمعرفته.

قال الإمام ابن تيمية: "وأما البخاري ومسلم فجمهور ما فيهما اتفق عليه أهل العلم بالحديث الذين هم أشد عناية بألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم وضبطا لها ومعرفة بها من أتباع الأئمة لألفاظ أئمتهم وعلماء الحديث أعلم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم في ألفاظه من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم.."[3].

وقال أيضا: "فهؤلاء وأمثالهم أعلم بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيرهم...وليس المقصود هنا توسعة الكلام في هذا ، بل المقصود أن أهل العلم بالحديث لهم من

---

[1]– انظر في هذا مقال د/ جمال اسطيري عنوانه: فهم الحديث في ضوء القرآن الكريم عند الإمام البخاري، ضمن مجلة الندوة الدولية للحديث الشريف..: (553– 598).

[2]– من المصطلحات التي تغير معناها عما كانت في الزمن الأول ولها أثر في الفهم واختلف العلماء في أحكامها بسبب ذلك: مصطلح السنة الوارد في حديث العرباض بن سارية، ومصطلح النية الوارد في حديث جبريل...انظر: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم: (65/01 ، و120/02) ، ومصطلح النسخ، ومصطلح الكراهة...انظر: الموافقات: (116/01 و131)، والإمام أبو العباس ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (ص/ 221).

[3]– الإمام ابن تيمية: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: (217/07).

المعرفة بأحوال الرسول ما ليس لغيرهم فهم أئمة هذا الشأن ...فكل من كان بالرسول أعرف كان تمييزه بين الصدق والكذب أتمّ"[1].

ولهذا يقول الإمام أبو عبيد القاسم ابن سلام – في معرض نقل تفسير فقهاء الحديث لمعنى لُبْسَة اشْتِمالِ الصَمَّاءِ المنهي عنها في الحديث ومخالفة أهل اللغة– : "وأما تفسير الفقهاء...والفقهاء أعلم بالتأويل في هذا.."[2] (أي من أهل اللغة)، وبرر ذلك الإمام ابن تيمية قائلا: "لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى عنه، لعلهم بمقاصد الرسول كما يعلم أتباع بقراط وسيبوبه ونحوها من مقاصدها ما لا يعلم بمجرد اللغة"[3].

كما علق الحافظ ابن رجب قائلا: "وهذا الذي قاله أبو عبيد في تقديم تفسير الفقهاء على تفسير أهل اللغة حسن جدا؛ فإن النَّبِيّ –صلى الله عليه وسلم– قَدْ يتكلم بكلام من كلام العرب يستعمله فِي معنى هُوَ أخص من استعمال العرب، أو أعم مِنْهُ، ويتلقى ذَلِكَ عَنْهُ حملة شريعته من الصَّحَابَة، ثُمَّ يتلقاه عنهم التابعون، ويتلقاه عنهم أئمة العلماء، فلا يجوز تفسير ما ورد في الحديث المرفوع إلا بما قاله هؤلاء أئمة العلماء الذين تلقوا العلم عمن قبلهم، ولا يجوز الإعراض عن ذلك والاعتماد على تفسير من يفسر ذلك اللفظ بمجرد ما يفهمه من لغة العرب؛ **وهذا أمر مهم جدا، ومن أهمله وقع في تحريف كثير من نصوص السنة، وحملها على غير محاملها. والله الموفق**"[4].

والجدير بالذكر أن هذه المعرفة والفهم منهم للحديث وملكتهم في فهم مراده صلى الله عليه وسلم، هي من أثر الملكة النقدية الحديثية، لأن هناك تلازما بين نقد الحديث وفقه الحديث، فنقاد الحديث أكثرهم فقهاء السنة، وما ذكرته يعد من الأمور الضرورية التي ينبغي أن يستحضرها من يريد أن يفسر الحديث تفسيرا تكامليا، فهناك تلازم بين صناعة إثبات النصوص، وبين فهم النص الذي المراد إثباته. وهذا ما يفسر تنصيص الأئمة النقاد على قواعد فقه الحديث في كتب علوم الحديث ومصطلحه، وتعتبر هذه القواعد وحدة موضوعية تابعة لوحدة قواعد التعليل، ووحدة علوم الرواية، ووحدة الجرح والتعديل..

---

[1]– المصدر السابق: (421/07).

[2]– نقله الحافظ ابن رجب الحنبلي كما في: فتح الباري له: (184/02)، وانظر: الإمام ابن تيمية، العقيدة التدمرية: (ص/20)، والحافظ ابن حجر العسقلاني: فتح الباري في شرح صحيح البخاري: (../..../..).

[3]– العقيدة التدمرية: (ص/20).

[4]– فتح الباري لابن رجب: (184/02).

ثامنا: ومن القضايا المنهجية[1] المهمة أيضا تحديد طبيعة نص الحديث لأن فيه:

- ما يتعلق بأحاديث الأحكام العملية.
- وما يتعلق بأحاديث الغيبيات العقدية.
- وما يتعلق بأحاديث الترغيب والترهيب والأخلاق.
- وما يتعلق بأحاديث المعجزات.
- وما يتعلق بأحاديث الملاحم والفتن والأخبار التاريخية.
- وما يتعلق بأحاديث المسائل والإشارات العلمية الطبيعية.

إن التعامل مع هذه الأنواع من الحديث لا يكون على صورة واحدة، ففيها ما يصلح للتأويل وفيها ما لا يصلح؛ فمثلا ما يتعلق بالترغيب والترهيب يختلف التعامل معه عن أحاديث الأحكام التي من شأنها الخضوع للتأويل والتوفيق بين النصوص والأحكام. أما أحاديث الترغيب والترهيب فيجب إمرارها على ظاهرها دون تأويل، لأن ذلك يؤدي إلى إفراغ النص من محتواه التربوي، ودون اعتباره حكما من الأحكام، لأنه قد يتناقض مع نصوص أخرى في الحكم. ومن المعلوم أن الهدف من الترغيب والترهيب هو تربية الأجيال.

خلاصة :

ومهما يكن من أمر فالخلاصة التي أصل إليها أن الضوابط التي ذكرتها لتلك النقاط يمكن أن نسميها قرائن فهم النص الحديثي، فكما أن عندنا قرائن النقد الدالة على صحة النص أو ضعفه وثبوته من عدمه، فكذلك الفهم له قرائن؛ والهدف المنشود الذي أود إبرازه من خلالها أن القضية ليس مراعاة هذه القرائن، بل لا بد أن يكون هناك مراعاة ما بعد القرائن، وهو فقه هذه القرائن وتنزيلها، هذا هو الذي تتفاوت فيه القرائح. فلا يختلف الباحثون –في نظري– في ضرورة مراعاة تلك المراحل والنقاط السابقة، نعم قد نختلف في بعض القرائن، لكن المشكلة هي فقه هذه القرائن. هذا الفقه للقرائن أو فقه التعامل معها، هو الذي كان عليه نقّاد الحديث المتقدمون، فقد كانوا من أعلم الناس بهذه القرائن، فلو تتبعنا كتب العلل، وكتب الرجال، وكتب السنة، وتبويبات الأئمة، ونصوصهم في تفسير الحديث وبيانه، نجدهم اعتمدوا عليها، وملكوها من كثرة الممارسة، كما أنهم أحسنوا تطبيقها.

[1]– انظر: د/ حمزة المليباري: الحديث التحليلي: (ص/10–11). (بحث مكتوب على الحاسوب الآلي).

إن الأئمة النقدة الأوائل كانوا من أعلم الناس بمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم. حيث صارت لهم ملكة في الفهم، كما صارت لهم ملكة في معرفة: هل هذا حديث النبي صلى الله عليه وسلم أو كلام غيره، وهي التي أودُّ أن يكون عليها من يعتني بالسنة النبوية، هذه الملكة جاءتهم من كثرة الممارسة؛ وهذه الممارسة لا يمكن أن نعبر عنها بتعبير جامع الآن، فهي ملكة نفسية، فكما أن للفقيه ملكة، فيقال: هذا فقيه النفس، وفقيه بدن، فكذلك نحن لا بد أن نكون فقهاء السنة، وهذا الذي كان عليه أئمة الحديث أمثال أحمد، والدارمي، والبخاري، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن راهويه، وابن المديني، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، ومسلم، وأبي زرعة، وغيرهم وإن كان بعضهم أفقه من بعض، وبهذه الملكة تتقارب الفهوم؛ كما أنه سبيل ضامن إلى ضبط مسألة التجديد المعروضة في الساحة العلمية والدعوية، فالشأن ليس أن نأتيَ بجديد، ولكن الشأن هو ألا يكون هذا الجديد مضادًا بكل الوجوه لفهوم السابقين، نعم قد نختلف معهم؛ ولكن لا نضادُّهم في الفهم، كما أننا لا نضادهم في النقد.

خاتمة:

وختاما أقول: إذا روعي في فهم الحديث هذه النقاط العلمية المنهجية وتم تفسيره في ضوئها نستطيع التمييز بين التأويل الصحيح والتأويل البعيد، بل الترجيح بين الأقوال المختلفة في معنى الحديث وشرحه، بل أن نبدع في ذلك إبداعا يثق به كل منصف فاهم؛ فعند الاختلاف فما علينا إلا أن ننظر ونتأمل ما القول الذي ينسجم مع هذه النقاط، والذي لا ينسجم؛ فالذي ينسجم معها هو التأويل الصحيح، وما لا ينسجم فتأويل بعيد، بغض النظر عن شخصية صاحبه ومكانته.

كما أن مراعاتها وحسن التعامل معها تندفع به إشكالات فهم النص النبوي ومظاهر الانحراف المتمثلة في: مظهر التجزئة والتعضية في فهم النص، ومظهر إهمال مراعاة السياق وآثاره السيئة على الفهم. وإشكال الإفراط في الأخذ بالظاهر. ومظهر الغلو في استعمال العقل. ومظهر مجاوزة الحد في استعمال التأويل.

إننا إذا تتبعنا التاريخ وجدنا أكثر أسباب الاختلاف والانحراف وظهور البدع ترجع إلى الخلل المنهجي في فهم النصوص وتأويلها. وكذلك الأمر في العصر الحاضر. ومن هنا تظهر جليا حاجة المجتمع إلى منهج علمي مؤسس في فهم الحديث، ولنتذكر... قول الإمام الشافعي

رحمه الله: "ليس العلم ما حُفظ، العلم ما نَفع"[1] . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع:

1- أثر السياق وجمع الروايات وأسباب الورود في فهم الحديث، د/ عبد الله بن الفوزان، (ضمن مجلة الندوة العلمية الدولية الرابعة للحديث الشريف: السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد المنعقدة بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي: 25-27 ربيع الآخر 1430هـ، 20-22 أبريل2009م.

2- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، للإمام ابن دقيق العيد، تحقيق أحمد شاكر، ط1، سنة 1407هـ، مكتبة عالم الكتب، لبنان.

3- أعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت..

4- أهمية اعتبار السياق في المجالات التشريعية، وصلته بسلامة العمل بالأحكام، أعمال ندوة علمية دولية، من تنظيم الرابطة المحمدية للعلماء في المملكة المغربية، خلال الفترة 10-12 جمادى الثانية 1428هـ. وطبعت في كتاب بطبعته الأولى، عام 2007هـ).

5- بدائع الفوائد، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، سنة 1416هـ-1996م، مكة المكرمة.

6- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، الحافظ أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار إحياء السنة النبوية، ط2، سنة 1399هـ.

7- جامع العلوم والحكم، في شرح خمسينا حديثا من جوامع الكلم، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. ت شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس, دار الهدى. الجزائر، ط1، سنة 1411 هـ 1991 م.

8- الحديث التحليلي (بحث مكتوب بالحاسوب الآلي)، د/ حمزة المليباري.

9- دلالة السياق، د/ عبد العزيز بن ردّة الله الطلحي، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة .

10- دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة، د/ عبد المحسن التخيفي، (ضمن مجلة الندوة العلمية الدولية الرابعة للحديث الشريف...).

11- الروح، الإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق خالد العطار، دار الفكر، بيروت، ط1، سنة 1419هـ1998م.

[1]- الإمام شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء: (89/10).

12- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق طارق عوض، دار ابن الجوزي، ط3، سنة 1425هـ.

13- الفتاوى الكبرى، الإمام ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

14- فهم الحديث في ضوء القرآن الكريم عند الإمام البخاري، د/ جمال اسطيري، (ضمن مجلة الندوة الدولية للحديث الشريف بدبي...).

15- سؤالات حديثية، د/ حمزة المليباري، مطبوعات ملتقى أهل الحديث.

16- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط1، لبنان، 1402هـ-1982م

17- شرح مقدمة في أصول التفسير، د/ مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، الرياض، ط2، سنة 1428هـ.

18- كيف ندرس علم تخريج الحديث، للدكتور حمزة المليباري...، ط1 الأردن .

19- منهج السياق في فهم النص، عبد الرحمن بودرع، طبع ضمن سلسلة كتاب الأمة التي تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، رقم الكتاب فيها: (111)، ط1، سنة 1427هـ.

20- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي. تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، ط3، سنة 1417هـ- 1997م بيروت، لبنان.

21- معرفة علوم الحديث، للإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق د/ معظم حسين، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط1397هـ-1977م.

22- المستدرك، للإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تصوير دار الفكر، بيروت، عن الطبعة الهندية، سنة 1398هـ.

23- مجموع الفتاوى، الإمام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن القاسم وابنه، توزيع دار الإفتاء، الرياض.

24- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، للإمام أبي العباس ابن تيمية، تحقيق د/ محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

25- نظرية المعنى عند شراح الحديث النبوي الشريف، د/ حسام أحمد قاسم، (ضمن مجلة الندوة الدولية الرابعة للحديث الشريف...) .

26- العقيدة التدمرية، للإمام أبي العباس ابن تيمية، طبعة دار الفكر، دت.